تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الإسلامي

Financing small and medium enterprises from an Islamic perspective

غزال مريم، دريش زهرة[2][1]

جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)[1]

جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)[2]

تاريخ الاستلام: 2021/12/03 تاريخ القبول: 2022/03/12 تاريخ النشر: 2022/06/29

ملخص: هدفت هذه الورقة البحثية إلى عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك عرض الإطار النظري للتمويل الإسلامي، مع إلى التطرق إلى كيفية تمويل هذه المؤسسات من خلال عرض أهم المصادر التمويلية المستخدمة في ذلك، فهي تعتبر رافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على جذب اليد العاملة، لما تتميز به من خصائص تجعلها قادرة على التكيف مع المتغيرات البيئية، مما يساعد هذه المؤسسات على فرض وجودها كآلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: مقاولاتية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل إسلامي، صيغ التمويل الإسلامي، تنمية اقتصادية.

تصنيفات JEL : G20. G23. G28. M13

Abstract : This research paper aimed to present various concepts related to entrepreneurship and small and medium enterprises, as well as presenting the theoretical framework for Islamic finance, along with dealing with how to finance these institutions by presenting the most important sources of financing used in this, because it's considered as true support for economic and social development and its ability to attract labor, due to its characteristics that make it able to adapt to environmental variables, which helps these institutions to impose their presence as an effective mechanism for achieving sustainable development.

Keywords: entrepreneurship; small and medium enterprises; Islamic financing; Islamic financing formulas; economic development.

JEL Classification Codes: **G20 , G23, G28, M13.**

[1] المرسل: غزال مريم، **ghezalmeriem77@gmail.com**

1. مقدمة:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي ركيزة نجاح تجارب التصنيع في أغلب دول العالم خاصة البلدان المتقدمة و الحديثة فكثيرا ما تنصح المؤسسات المالية و النقدية الدولية و الباحثين المختصين بضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها الوجه الصحيح للنمو الاقتصادي و الاجتماعي لقدرتها على امتصاص جزء كبير من البطالة، ولتحقيق ذلك يتطلب توفير متطلباتها، وتضافر جهود مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع ومن بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف، لذا وجب العمل على توفير عوامل النجاح لهذه المؤسسات.

يعتبر مشكل التمويل من أكبر ما تعاني منه هذه المؤسسات، حيث أن الأموال المتاحة لها لا تفي لها بالغرض، وأمام هذا الوضع تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل من البنوك التقليدية عن طريق القروض لتغطية هذا العجز و لكنها كثيرا ما تصطدم بشروط اقتراض صعبة وقاسية، و هذا ما يؤدي إلى صعوبة إنشاء وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن للتمويل أهمية بالغة بالنسبة إلى هذه المؤسسات لهذا يجب ترقية آليات تمويلها عن طريق إعداد سياسات تمويلية تأخذ في عين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات وخصائصها عن طريق استحداث صيغ وأساليب تمويلية مناسبة لها تكون ذات فعالية اكبر من جهة وقادرة على توفير الأموال من جهة أخرى، ومن بين الصيغ المستحدثة نجد صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية والتي يمكن أن تكون قادرة على توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات، بمختلف أنواعها ومن بينها صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة إشكالية البحث: بناءا على ما سبق قد تمت صياغة الإشكالية التالية: ما هي صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وعليه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهية التمويل الإسلامي و صيغ تمويلها ؟

2. المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مفهوم الأعمال المقاولاتية يرتبط بمفهوم المؤسسات الصغيرة، لأنها تجمع بين الإنشاء والإبداع والابتكار في هذا المجال، بحيث أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي السمة الغالبة لما تملكه النساء المقاولات، وهذا لصغر رأس مالها وقلة عمالها.

1.2. الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

إن المقاولاتية ظاهرة موجودة منذ القدم تحمل العديد من المعاني والرموز ولهذا يبقى من الصعب إعطاء مفهوم محدّد، فالبعض عرّفوها انطلاقا من الفعل المقاولاتي من طرف فاعل رئيسي وهو المقاول حسب(Dollinger, 2008) .

عرّفها (Hisrich, 2002) على أنها : منهج يتمثل في السعي نحو الابتكار فهي تنظيم و إعادة تنظيم الآليات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل استغلال موارد و حالات معينة تقبل المخاطرة ، فهي مسار

يعمل على تحقيق قيمة معينة و هذا من خلال تخصيص الوقت و العمل الضروري للحصول عليها في شكل نتائج مرضية.

روح المقاولة

- يعرفون روح المؤسسة بأنها "مجموعة من المواقف العامة والايجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول" (بلقاسم و بوضياف ، 2010)
- روح المقاولة فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة فبالإضافة لذلك، فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط. فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير. وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة. والبعض الآخر يتعمقون. ويعتبرون أن روح المقاولة تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة.

الثقافة المقاولاتية

وهو مفهوم لا يختلف عن ماهية الروح المقاولاتية إضافة لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث عرفها البعض على أنها: (Borreziga & mezicane , 2011) "مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة(جديدة)، إبداع في مجمل القطاعات الموجودة. إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي. وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط واتخاذ القرارات التنظيم والمراقبة. كما أن هناك أربع أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط.

المقاول

إن مفهوم المقاول تطور مع مرور الزمن ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤوليته ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد ثم أصبح يعني الشخص الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية. (جمعة، صالح ، و عبد الستار ، 2008)

عرف *دراكر* المقاول بأنه :هو الذي ينظم وينفد الفرص، وهو الذي يحصل على الموارد والعمالة والمواد والموجودات الأخرى بتوافق لجعل قيمتها أكبر من ذي قبل.

- كما عرف شومبيتر المقاول(1950) بأنه: ذلك الشخص الذي لديه الإدارة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكارات ناجحة". من خلال مختلف التعاريف والمفاهيم التي قدمت للمقاول يمكن أن نستنتج مجموعة من الخصائص والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ الاستعداد والميل للمخاطر: ويمثل أهم عنصر في الصفات الشخصية للمقاول لأن مختلف التعاريف والدراسات تناولت عنصر المخاطرة، ويعتقد البعض أن المقاولين هم الناس الذين تستند أعمالهم على إبداع منتج جديد أو خدمة جديدة، ولكن الشخص الذي لديه الشجاعة أن يبدأ عملا جديدا أو فريدا. (جودت و غسان العمري، 2011)
- ✓ الرغبة في النجاح: يعرف المقاولون أهدافهم جيدا ويعملون بمثابرة لتحقيق تلك الأهداف إنهم منظمون على أنهم يختلفون في درجة الرغبة في النجاح، ويملكون درجات أكبر من الأشخاص العاديين حيث يقدمون مسؤولية ذاتية لأعمالهم ووظائفهم.
- ✓ الثقة بالنفس: إن المقاولون يستطيع أن يجعلوا من أعمالهم أعمالا ناجحة لأنهم يملكون شعورا متفوقا وإحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجة أعلى، كما أظهرت مختلف الدراسات أن المقاولون يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين.
- ✓ الاندفاع للعمل: عادة ما يظهر المقاولون مستوى من الاندفاع نحو العمل أعلى من الآخرين حتى إن هذا الاندفاع والحماس يأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الصعب والشاق كما أن المقاولون يملكون دافعا ذاتيا للتميز والتألق في مواجهة التحديات.
- ✓ الالتزام: لابد من المقاولون من إدامة تركيزهم على أهدافهم، وعدم تخليهم عن تخطيط أنشطتهم المختلفة ويمكن لكن إنسان أن ينجح في العمل الحر بشرط أن يتعلم من أخطائه وأخطاء الآخرين.
- ✓ التفاؤل: يملك أصحاب الأعمال الصغيرة خاصية التفاؤل، فهم غير متشائمين إنهم متفائلون أكثر من غيرهم فهم يتعلمون من أخطائهم ويعتبرون أن الفشل حلقة في سلسلة النجاح.

2.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضمن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تعاريف تختلف من ببلد لأخر ومن بينها :

- تعريف البنك الدولي للإنشاء: المؤسسات الصغيرة هي منشآت يعمل بها أقل من 50 عامل و رأس مالها أقل من 500 ألف دولار بعد استبعاد المباني و الأراضي. (لخلف، 2004)
- تعريف منظمة العمل الدولية: هي الصناعات التي يعمل بها 50 عامل، و تحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على أن لا يزيد رأس مال النشأة 100 ألف دولار.
- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وتعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من عامل 500. (جواد، 2007)

- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان تمثلت في وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد نص القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر بمثابة دستور لها، حيث حددها حسب معيارين هما، رأس المال وعدد العمال كما يوضحه الجدول التالي: (هريان، 2015)

الجدول رقم (01): يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باليابان

القطاع	رأس مال(مليون ين)	عدد العمال
الصناعات والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل او أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو اقل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المتوفرة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري :

- عرفت المادة 05 من القانون رقم: 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها: "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار ولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية. (الجريدة الرسمية،2017)

من خلال ما سبق فان المؤسسات تصنف على أساس عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لكن في حالة اختلف التصنيف بين عدد العمال ورقم الأعمال أو الحصيلة فان المؤسسة تصنف على أساس رقم الأعمال أو الحصيلة، والجدول التالي يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفترة (2010-2019).

- **تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

من خلال الجدول أدناه نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل من 607 297سنة 2010 إلى 1171945 في نهاية جوان 2020، وترجع هذه الزيادة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تسعى إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني

الجدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010– 2019)

السنة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2010	607 297
2011	659 309
2012	711 832
2013	777 818
2014	852 052
2015	943 569
2016	1 022 621
2017	1074503
2018	1093170
2019	1171945
2020	1193339

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تحتلّ المؤسّسات الصغيرة أهميّة كبيرة في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في دول العالم جميعا فهي بداية أساس الإنتاج وأصل النّشاط الاقتصادي وذلك من منطلق كافة الخصائص التي تتمتع بها مثل: (مريم, غزال; ناصور , عبد القادر; لطفي, شعباني;، 2018)

- القدرة العالية على تنمية الاقتصاد.
- مواجهة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل؛
- تفعيل مشاركة المرأة؛
- خلق روح التّكامل والتّنافس بين المشروعات؛
- تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛

3. الاطار النظري للتمويل الاسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي من المصادر التمويلية التي تلتزم في نشاطاتها وتعاملاتها المختلفة في تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية من عدل وإنصاف في المعاملات ودون الاستيلاء على حقوق البعض لحساب البعض الآخر، وبالتالي فالبنوك الإسلامية تقدم منتوجات إسلامية تتلاءم إلى حد بعيد مع طبيعة وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3. نشأة و تطور مصطلح التمويل الاسلامي (عاشور، 2005):

ظهر مصطلح التمويل الاسلامي بعد ما أفتى مجمع البحوث الإسلامية بتحريم فوائد البنوك و دعى إلى ايجاد البديل من اجل تمويل المؤسسات وكان ذلك في سنة 1965 الا ان الدول لم تتبنى الفكرة الا بعد مرور بسبع سنوات عن المؤتمر ف عرضت كل من مصر وباكستان مشروعا لهذا البديل وقدمته لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي أقر المشروع في صيغته النهائية لإقامة بنك اسلامي. وفي سنة **1975**م أنشئ أول بنك اسلامي وهو التنمية الاسلامي الذي يملكه حاليا **45** دولة إسلامية. مما فتح المجال إلى ظهور وانتشار مؤسسات مالية إسلامية أخرى في العديد من الدول .

تعريف التمويل الاسلامي:

تعددت تعاريف التمويل الاسلامي الا انها اتجهت الى نفس المنظور حيث كانت في النحو التالي:

- لغةً (غريسي و بوشيخي، 2019): من تمول ومصدرها مول وهي بمعنى :إذا صار ذا مال .
- اصطلاحا (قنطقجي، 2010):التمويل هو تدبير الأموال في المشروع.
- هو مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت .
- فقد عرف التمويل الإسلامي على انه تلك العملية التي تقدم فيها ثروة عينية أو نقدية، بقصد تحقيق أرباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.
- وعرف ايضا على أنَّه ": تقديم ثروة ،عينية أ ونقدية ،بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (عبابنة، 2011) "
- التمويل الإسلامي هو تقديم المال نقدا أو عينا من مالكه إلى آخر ليديره ويتصرف فيه طلبا للربح مقابل عائد يتفقان عليه ويبيحه الشرع الحنيف.
- عرف كذلك على أنَّه": تقديم المال نقدا أ وعينا من مالكه إلى آخر ليديره ويتصرف فيه طلبا للربح مقابل عائد يتفقان عليه ويبيحه الشرع الحنيف أ وبمعنى آخر هو تمكين صاحب المشروع من التصرف بمشروعه بموارد مالية يملكها الغير "(الشيخ، 2013).
- فالتمويل الاسلامي هو ":تقديم خدمات مالية وفقا للمبادئ الأخلاقية والشريعة الإسلامية ،هذه الأخيرة التي تقتضي توجيه المعاملات المالية نح ودعم الأنشطة الاقتصادية الانتاجية وأن يتقاسم مقدم والتمويل كلا من المخاطر والأرباح في الاستثمارات التي يمولونها. ويحظر التمويل الاسلامي دفع فائدة والمنتجات المالية التي تتضمن قدرا مفرطا من عدم اليقين كما يستبعد تمويل الأنشطة الضارة للمجتمع (الجوري، 2014). "

فمن التعاريف السابقة يمكن القول ان التمويل الاسلامي هي وسيلة لتمويل العجز في مختلف المؤسسات وفق مبادئ الشريعة الاسلامية.

أهداف التمويل الاسلامي:

للتمويل الاسلامي العديد من الاهداف يسعى الى تحقيقها و من أهمها ما يلي:

- تمويل اكبر عدد من المشاريع بعيدا عن الربا.

- ايجاد بدائل للتمويل التقليدي .
- الاحتفاظ بالقوة الشرائية للنقود فالتمويل الاسلامي قائم على منع التآكل في قيمة الأصول النقدية.
- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.
- اسقاط التمويل الاسلامي مبدأ التعامل بالفائدة يساهم في تخفيض التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات ،كما يساهم ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية.
- -يساهم التمويل الاسلامي في تحقيق العدالة في توزيع الدخل كما يعمل على تنمية المال وتشجيع الاستثمار.
- -خلق المشاريع المقاولاتية و المؤسسات الناشئة.

شروط التمويل الإسلامي (المطلب، 2014):

يرتكز للتمويل الإسلامي عدة شروط يجب توفرها و من اهمها:

- أن تكون الأصول المباعة أو المستأجرة أصول حقيقية وليست افتراضية أي أنه اقتصاد حقيقي وليس مالي وهمي؛
- أن يكون البائع مالكا للسلع المباعة؛
- أن تكون المعاملة تجارية بحتة ويمنع بيع الدين فتنعدم إمكانية نقل الخطر من شخص لآخر؛
- ففي التمويل الإسلامي يستعبد تدوير الديون مقابل عائد محدد يزيد على قيمة الدين الأصلي، حيث الديون المستحقة ثابتة في الذمة لا تولد عائد مقابل تأجيلها أو إعادة تدويرها أو تمويلها.

2.3. صيغ التمويل الاسلامي:

تتمثل صيغ التمويل الاسلامي في ما يلي:

- ✓ **المضاربة :** تعد صيغة المضاربة من أساليب الاسشثمار المهمة في النظام المالي الإسلامي المعاصر، إذ إن هذه الصيغة تتميز بكفاءة وفاعلية عالية وتعمل على تجميع المدخرات ووضعها في أيدي أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها.

- هي عقد ما بين طرفين أ ومشاركة بين اثنين حيث أنَّ المشارك الأول هو صاحب المال ويشارك بماله ،أما المشارك الثاني فهو المضارب ، حيث ان المضارب يشارك في الربح فقط وفي حالة الخسارة يتحمل صاحب المال الخسارة المالية في حين أنَّ المضارب يتحمل خسارة جهده وأعماله وفق ما اتفقا عليه .

مجالات تطبيق المضاربة:

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم رأس المال اللازم لشخص أو أكثر من المسشثمرين أصحاب المشاريع،

القادرين على العمل سواء كانوا من الفنيين كالأطباء والمهندسين أو كانوا من أصحاب الخبرات العملية في التجارة والحرف اليدوية المختلفة، او تتولى المصارف الاسلامية أعمال المضاربة بنفسها مباشرة و تنقسم المضاربة الى عدة أشكال منها:المضاربة الثنائية ،المضاربة الجماعية ،المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة.

- ✓ **المشاركة** (صوان، 2015):التي هي عقد بين شريكين ،حيث أنَّ الشريك الأول هو المصرف الذي يشارك العميل في

مشروعه بتقديم التمويل الذي يطلبه العميل دون فائدة معينة ،أما الشريك الثاني فهو العميل الذي يشارك بحصة معينة

من التمويل الكلي للمشروع كما أنَّه قد يتولى مسؤولية إدارة المشروع او الاشراف عليه إذا ما كان ذو كفاءة كما يشتمل عقد المشاركة على نسب توزيع عائد المشروع أ والنشاط سواء أكان ربحا أم خسارة، حيث ينقسم التمويل بالمشاركة إلى : المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك.

مجالات تطبيق المشاركة:

تعتبر المشاركة الأسلوب المناسب لعمليات الاستثمار الجماعي، وتستخدمها المصارف الإسلامية للمساهمة في رأس مال مشروعات جديدة أو قائمة، تقدم من خلالها اجزاء من تكاليف المشروعات يعادل نسبة مشاركتها في التمويل، وتوفر المصارف الإسلامية بهذا الأسلوب السيولة الكافية للعملاء على المد ى الطويل، كما أنها تمثل طرفا فعالا في المشروع إذ تساهم في تحديد طرق الإنتاج .

- ✓ **المزارعة** :و هي عقد بين طرفين حيث يدفع شخص لآخر أرضا يزرعها على جزء معين مشاع فيها وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل أ وأن تكون الأرض والعمل من طرف والمدخلات من الطرف الثاني (مسدور، 2007).

مجالات تطبيق المزارعة:

حيث يقوم المصرف الإسلامي بتقديم التمويل اللازم للمزارعين كأفرادٍ أو في هيئة اتحادات ؛ ويقوم بتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي من الآلات والبذور والأسمدة وغيرها،

- ✓ **المساقاة:** وهي عقد على خدمة الشجر والنخيل والزرع ونح وذلك بشروط مخصوصة أ وكذلك نوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع المحصول بينهما بحصة نسبية متفق عليها (السيد طايل، 2012) .

مجالات تطبيق المساقاة:

في القيام بمهمة المساقاة والتي تحتلُّ أهمية كبيرة في عمليات الإنتاج الزراعي، وبالذات في ظل أهمية الزراعة وإنتاجها في معظم الدول النامية، ومنها الدول الإسلامية، وفي ظل محدودية الموارد المائية في العديد من هذه الدول، وبالتالي الحاجة الماسة لتوفير مستلزمات السقي ووسائله.

- ✓ **المرابحة:** وهي قيام المؤسسة المالية البنوك ،المصارف وغيرها بشراء السلعة التي تحتاج إليها من السوق بناء على طلب العميل او المؤسسة ثم اعادة بيعها له بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين مسبقا. وعلى مكان وشروط تسليم السلعة محل المرابحة وطريقة سداد المبلغ .

مجالات تطبيق المرابحة:

تعد المرابحة من أكثر صيغ التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية، وهي تصلح للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية أو غيرها، وتمكنهم من الحصول على السلع المنتجة والمواد الاولية أو الآلات والمعدات من داخل البلد أو من خارجه وكذلك البيوع الدولية في البضائع حيث يوكل المصرف شخصا بشراء البضائع ثم يستلمها المصرف ثم بيعها للتاجر بربح متفق عليه.

- ✓ **الاجارة** (السويسلم، 2013): تعد الاجارة عقد على منفعة مباحة معلومة من حيث المدة والعين أ وموصوفة في الذمة أ وعمل بعوض معلوم . و تنقسم الى:

- الاجارة التشغيلية: مثل تأجير البنوك الاسلامية للمعدات و العقارات للمستثمرين حسب حاجاتهم خلال مدة معينة بإبقاء الملكية للبنك وحق الانتفاع للمستأجر .
- الإجارة المنتهية :بالتمليك وه وعقد يقوم على فكرة تمويل الزبون من أجل الحصول على ما يريده ،يقتنيه الممول ويؤجره له مع إمكانية تمليكه له إذا طلب ذلك سواء خلال مدة الايجار أ وعند نهايتها .

- ✓ **المغارسة:** (القحف، 1979) تعني ان الشخص أرضه لشخص آخر على أن يغرس فيها عددا معلوما من الثمار فإذا استحقت الثمار كان للغارس جزء من الأرض المتفق عليه ،حيث تنقسم الى ثلاثة انواع:

- الاجارة: هي الغرس مقابل أجرة معلومة .
- الجعل: أي أنه يغرس اشجارا على أن يكون له نصيب فيما ينبت منها خاصة و
- متردد: هو الذي ما بين الاجارة والجعل وهو يعني أن يغرس له على أن يكون له نصيب منها كلها ومن الارض .

مجالات تطبيق الإجارة:

تستخدم المصارف الإسلامية صيغة الإجارة كأسلوب من أساليب اسشثماراتها، فهي تقتني الممتلكات والأصول من أجل اجارة عينها، حيث تضعها تحت تصرف عملائها للانتفاع بها.

- ✓ **السلم:** هو عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا والآخر يتسلم سلفة آجلا فهو بيع لسلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في محل العقد .

مجالات تطبيق بيع السلم:

يستخدم بيع السلم كذلك في تمويل النشاط التجاري والصناعي، من خلال تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة وذلك بشرائها سلعا وإعادة تسويقها ، كما يمكن تطبيق بيع

السلم من خلال قيام المصرف بتمويل الحرفيين و المنتجين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأس المال السلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

- ✓ **الاستصناع** (الموسمي، 2011): عقد بين البائع أ والمنتج والمشتري ويعني صنع السلع على أمر المشتري طبقا للمواصفات التي يحددها المشتري ويتم تسليمها له خلال فترة معينة وبالثمن المتفق عليه.وفي الغالب يتضمن عقد الاستصناع ثلاث اطراف وهم: البائع ،المشتري: و الصانع.

مجالات تطبيق الاستصناع:

تهدف المصارف الإسلامية من صيغة التمويل الاستصناع الى دعم جهود التنمية الصناعية في الدول الإسلامية وزيادة قدراتها التنافسية، إضافة إلى إمكانية إنتاج السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات وأجهزة الاتصالات وغيرها من السلع الرأسمالية الضخمة. و الشكل التالي يوضح صيغ التمويل الاسلام

الشكل 1: يوضح صيغ التمويل الإسلامي

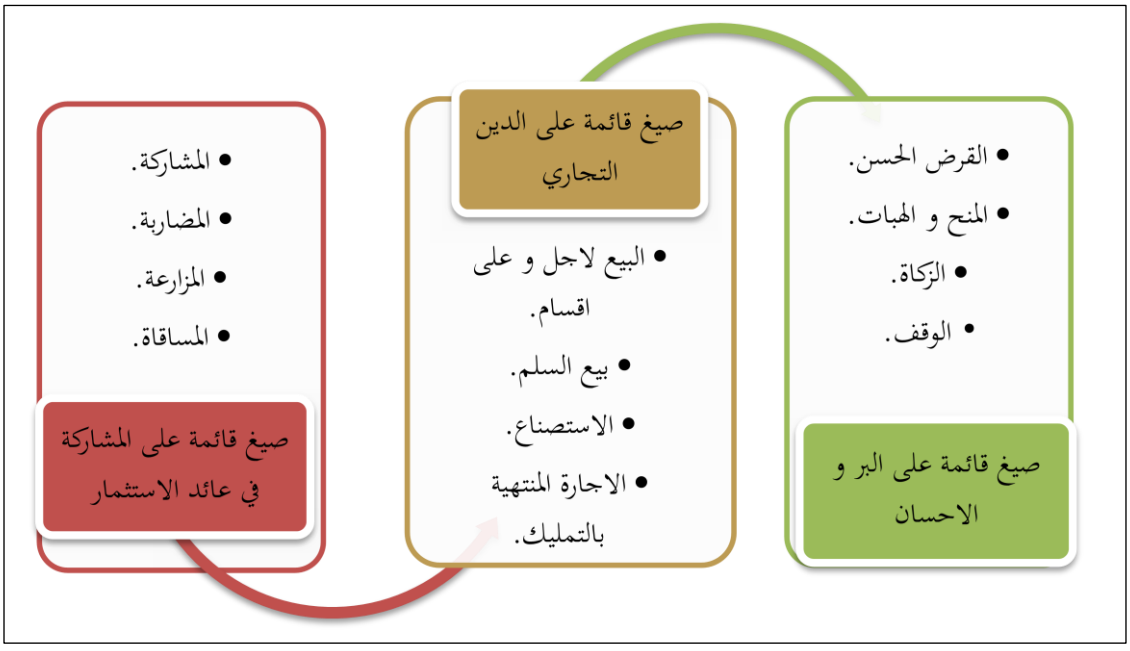

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المتوفرة.

3.3 أثر التمويل الإسلامي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يترتب عن التمويل الإسلامي عدة آثار وأهم هذه الآثار ما يلي : (خالدي، 2013)

- ✓ إلغاء التكلفة التي تتحملها المؤسسات عند استثمار الأموال عن طريق الفائدة الربوية، فتصبح تلك التكلفة مساوية للصفر ، وينعكس ذلك على تكاليف إنتاج السلع مما يزيد من

القدرة التنافسية للمؤسسة ، و ينعكس على القدرة الشرائية، ودرجة الرواج في السوق مما يؤدي إلى توفير المناخ وتجديد حافز الاستثمار لدى أصحاب المؤسسات.

- ✓ إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي يؤدي إلى سهولة المزج بين عناصر الإنتاج ،وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صوره المتعددة ، الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب الخبرات في مختلف المجالات، ومن جهة أخرى تتجه الأموال المكتنزة أو المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة.
- ✓ تتعدد و تتنوع صيغ وأساليب التمويل الإسلامي المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يطرح عدة خيارات أمام المؤسسات خاصة في ظل تناسب كل صيغة أو أسلوب مع قطاعات اقتصادية معينة.
- ✓ يعتبر التمويل الإسلامي أكثر استقرار ومرونة فهو بالتالي يوفر المناخ المناسب لخلق ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

4.3 معايير التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك العديد من الضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها في التمويل الإسلامي وتتمثل هذه الضوابط والمعايير فيما يلي :

1. **المعايير الشرعية** : وتتمثل أهم المعايير الشرعية فيما يلي :

- عدم التعامل بالربا .
- تمويل المؤسسات المباحة شرعا، فلا يجوز تمويل المشاريع محرمة شرعا

2. **المعايير الفنية :** لابد من أخذ الاعتبارات الفنية والاقتصادية في الحسبان قبل البدء بالتمويل لا سيما هذه المعايير المتعلقة بالتمويل الاستثماري وأهمها : معايير السلامة المالية والتي تعتمد على القدرة المالية للعميل، قوة مركزه المالي، التعرف على حالة السيولة والتدفقات النقدية، مراجعة وثائق الثبوتية.
3. **المعايير الإدارية** : وتشمل المعايير التالية

- معايير متعلقة بالشخص طالب التمويل : وتشمل تقييم صاحب المؤسسة من حيث الالتزام الديني والخلقي، الأمانة، القوة ، الكفاءة والخبرة
- معايير دراسة جدوى المؤسسة : وتشمل دراسة جدوى المؤسسة وعناصر النفقات والإيرادات في المشروع ، والفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة .
- معايير المتابعة والإشراف : يعتبر من أهم المعايير، إذ أن البنوك الإسلامية لا يقتصر دورها على التمويل فقط وإنما يشمل كذلك متابعة النشاط وتقييمه، وذلك باعتبار أن التمويل الإسلامي تمويل لمؤسسات تمتزج فيها عناصر الإنتاج ومن ثم لزم المتابعة لضمان نجاح المؤسسة وتحقيق التنمية .

- معايير الضمانات المالية: إن صيغ التمويل الإسلامي لا يتطلب ضمانا على الربح أو الخسارة وإنما يكون الضمان على التعدي والتقصير فيجب التأكد منها.

خاتمة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية وإنعاش اقتصاديات مختلف دول العالم، من خلال سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى كونها وسيلة فعالة لخلق مناصب الشغل و خلق الثروة، غير أن هذه المؤسسات تواجه العديد من العراقيل تعرقل تطورها وديمومتها، ولعل أهم هذه العراقيل نجد مشكلة التمويل، حيث تعاني معظم المؤسسات الصغير ة والمتوسطة من إشكالية التمويل خاصة التقليدي سواء بسبب ارتفاع نسبة الفائدة المفروضة على القروض أو قلة الضمانات للحصول عليها أو الصعوبات التي تسبق عملية التمويل، وفي ظل هذه الصعوبات التي تصعب من حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض وجب عليها استخدام بدائل تمويلية أخرى كآليات التمويل الإسلامي والتي تعمل على أساس التزاوج بين عنصر العمل وعنصر رأس المال، فهذا التمويل يعتبر أفضل بديل لتمويل هذه المؤسسات نظرا لخصوصياتها من جهة وكون النظام البنكي الإسلامي أكثر استقرارا مرونة باعتباره يعرض أنواع مختلفة من التمويل تتناسب مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومن خلال هذه الورقة البحثية، ثم الوصول إلى النتائج التالية :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصب الاقتصاد الوطني نظرا لتعدد إيجابياتها وقدرتها الفائقة على التكيف مع مختلف التغيرات والتحولات الاقتصادية.
- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطور مستمر وهذا ما يبين توجه الدولة الجزائرية لتنويع الاقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات .
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة مشاكل وأهمها التمويل خاصة في ظل اعتمادها على مصادر التمويل التقليدي (البنوك التقليدية) التي أصبحت لا تتماشى مع خصوصيات هذه المؤسسات
- التمويل الإسلامي يمثل أفضل بديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى عدم مبالغة البنوك الإسلامية في شروط التمويل وعدم اشتراطها توفر ضمانات بحوزة هذه المؤسسات، إضافة إلى كونها تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية

تعدد صيغ وأساليب التمويل الإسلامي يطرح عدة اختيارات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تختار أفضل الصيغ التي تتناسب مع خصوصية المؤسسة وطبيعة نشاطها.

قائمة المراجع:

Borreziga, a., & mezicane , a. (2011). la culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs algeriens. *les stratégies d' organisation et d' accompagnement des pme en Algérie* .

Dollinger, M. (2008). *Entrepreneurship.* Marsh Publications.

Hisrich, R. M. (2002). Entrepreneurship.

الشيخ، (2013)، *التمويل بالتوازن دراسة فقهية مقارنة* .الاسكندرية مصر :دار الفكر الجامعي.

حيدر يونس الموسمي. (2011). *المصارف الاسلامية أدائها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية*. عمان الاردن: مكتبة اليازوري.

خديجة خالدي. (2013). خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-. *ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية-واقع وتحديات*، (الصفحات 147-148). الجزائر.

سامي بن ابراهيم السويسلم. (2013). *مدخل الى اصول التمويل الاسلامي*. بيروت لبنان: مركز النماء للبحوث و الدراسات.

عبد الجواد عبد الحميد عاشور. (2005). التمويل بالمشاركة في المؤسسات المالية الإسلامية. *حوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الاسلامية* (الصفحات 1164-1170). دبي الامارات: غرفة الصناعة دبي.

عبد المجيد عبد المطلب. (2014). *اقتصاديات الاستثمار و التمويل الاسلامي في الصيرفة الاسلامية*. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

عثمان لخلف. (2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها. *أطروحة دكتوراه*.

عمر يوسف عبد الله عبابنة. (2011). *الازمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي*. عمان الاردن: عالم الكتب الحديث.

غريسي ,ص & .,بوشيخي ,م .ر .(2019) .دور التمويل المصرفي الاسلامي في تطوير المنظمات الاقتصادية .*مجلة افاق للعلوم الاقتصادية*.15 ,

فارس مسدور. (2007). *التمويل الاسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الاسلامية*. الجزائر: دار الهومة للنشر و الطبع.

فايز جمعة، النجار صالح ، و محمد علي عبد الستار . (2008). الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة. *دار حامد للنشر والتوزيع*، 10.

قنطقجي ,س .م .(2010) .*صناعة التمويل في المصارف و المؤسسات المالية الاسلامية* .حلب سوريا :شعاع للنشر و العلوم.

ماضي بلقاسم، و عبير بوضياف . (2010). ثقافة المؤسسة والمقاولاتية. *المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال* (صفحة 07). بسكرة: جامعة بسكرة.

محمد جودت، و ناصر غسان العمري. (2011). خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدراة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 147.

محمود حسان صوان. (2015). *اساسيات الاقتصاد الاسلامي*. الاردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.

مصطفى كمال السيد طايل. (2012). *البنوك الاسلامية و المنهج التمويلي*. عمان الاردن: دار اسامة للنشر.

منذر القحف. (1979). *الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي*. الكويت: دار العلم.

نبيل جواد. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الجامعية للدراسات والنشر والتوريع، 1* .

هريان ,س .(2015) .صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية مستدامة –دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.25-20 .

يعرب محمود ابراهيم الجوري. (2014). *دور المصارف الاسلامية في التمويل و الاستثمار*. عمان الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.